المحور الثاني:

أنواع المناهج

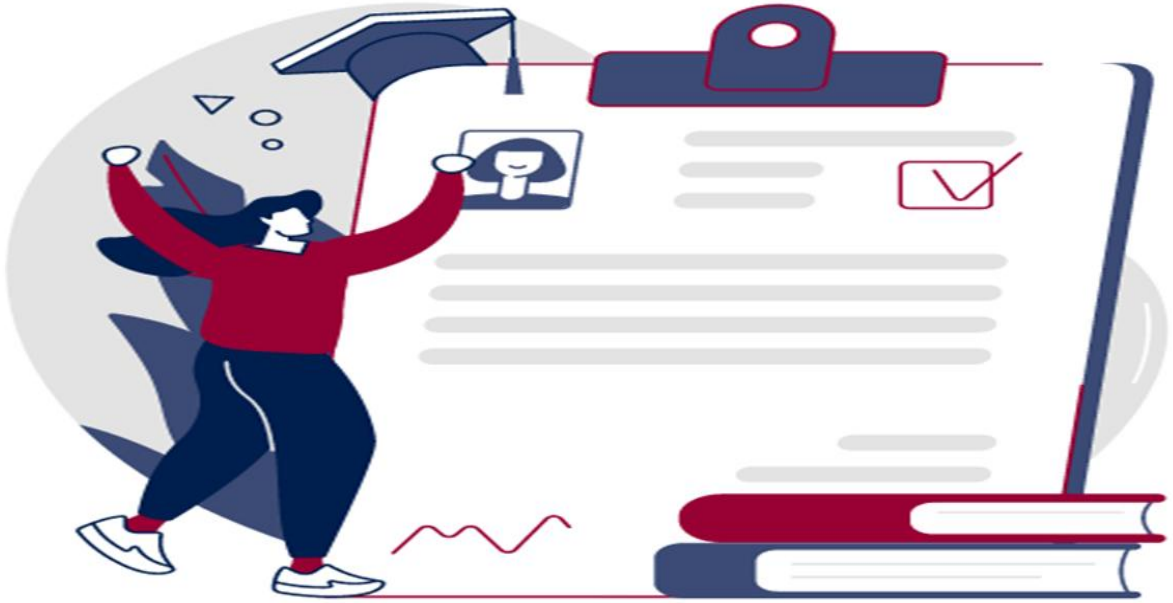

مناهج البحث العلمي والعلوم الاجتماعية

أزمة علمية العلوم الإنسانية

هل الظاهرة الاجتماعية (كالجريمة، أو الطلاق، أو التهرب الضريبي) يمكن دراستها بنفس الدقة التي يدرس بها عالم الفيزياء تمدد الحديد في المختبر؟

الاتجاه الأول: تيار الرفض (علماء الطبيعة والرياضيات)

يرى هذا التيار أن المنهج العلمي وُجد للمادة الجامدة، ولا يصلح للعلوم الاجتماعية والقانونية، واستندوا في رفضهم على الأسس التالية:

1- تعقيد الظاهرة الاجتماعية

المادة في الفيزياء تحكمها قوانين حتمية، أما الإنسان فهو كائن معقد، يمتلك إرادة ووعياً، وسلوكه يتغير من بيئة لأخرى ومن زمن لآخر، وكذلك تاثره بالعوامل المحيطة به (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية...).

2- استحالة التجريب

لايمكن اخضاع الظاهرة الاجتماعية للتجربة؛ حيث عالم الكيمياء يضع مواده في أنبوب اختبار ويتحكم في الحرارة، لكن الباحث الاجتماعي أو القانوني لا يملك "مختبراً" يضع فيه المجتمع ليجرب عليه قانوناً معيناً ليرى نتائجه مسبقاً!

3- الميول الشخصية

وهذا أخطر عائق. الباحث في العلوم الطبيعية يدرس مادة لا تربطه بها عاطفة. أما الباحث الاجتماعي فهو "يدرس مجتمعاً هو جزء منه"؛ فتتدخل عقيدته، انتماءاته السياسية، وعواطفه في توجيه نتائج البحث.

الاتجاه الثاني: تيار الإثبات

David Émile Durkheim, dit **Émile Durkheim**, né le 15 avril 1858 à Épinal (département des Vosges)[1], mort le 15 novembre 1917 à Paris (14e arrondissement), est un sociologue français considéré comme l'un des fondateurs de la sociologie moderne.

رد علماء الاجتماع بقوة على الطرح السابق، وتزعم هذا الرد السوسيولوجي الفرنسي إميل دوركايم، الذي أحدث ثورة في كتابة الشهير ***"قواعد المنهج في علم الاجتماع"***.

•أسس دوركايم لقاعدة ذهبية لإنقاذ علمية هذه التخصصات قائلاً: **"بوجوب دراسة الظواهر الاجتماعية كأشياء"**

الباحث يجب أن يتجرد من إنسانيته وعواطفه أثناء البحث، وينظر للظاهرة **(كالجريمة مثلاً)** كأنها شيء مادي خارجي منفصل عنه تماماً (لا يحبه ولا يكرهه)، بل يدرسه بموضوعية فقط.

مبادئ تطبيق المناهج في العلوم الاجتماعية والقانونية

بناءً على هذا الطرح، وحتى نقبل بتطبيق المناهج العلمية على أبحاثنا الاجتماعية، وضع العلماء مبادئ صارمة يجب أن يتحلى بها الباحث، وتتمثل في:

1.الموضوعية :

وهي عكس الذاتية. تعني وصف الواقع كما هو كائن، وليس كما يتمنى الباحث أن يكون.

2-الحياد الأخلاقي :

الباحث ليس قاضياً أخلاقياً. هو لا يدرس الظاهرة ليقول لنا "هذا حلال أو حرام" أو "هذا خير أو شر"، بل يدرسها ليفسر "كيف ولماذا حدثت".

3-النزاهة العلمية

الأمانة المطلقة في نقل البيانات، وعدم التلاعب بالإحصائيات أو النصوص القانونية لتطويعها لخدمة فكرة مسبقة يؤمن بها الباحث.

تصنيفات المناهج

المعيار الأول: التصنيف حسب رواد المنهجية (المدرسة الأنجلوسكسونية)

المعيار الثاني: التصنيف حسب طبيعة الحقل المعرفي (التصنيف الإبستمولوجي)

المعيار الثالث: التصنيف المزدوج للمناهج (المناهج الأصلية والمناهج المساعدة)

المعيار الرابع: التصنيف الكلاسيكي

المعيار الأول: التصنيف حسب رواد المنهجية (المدرسة الأنجلوسكسونية)

1- تصنيف "فريدريك ويتني" (معيار الشمولية):

نظر ويتني للبحث كنشاط إنساني واسع، فقسمه إلى 7 مناهج:

(الوصفي، التاريخي، التجريبي، الفلسفي، التنبؤي، الاجتماعي، والإبداعي).

ملاحظة : ويتني هو الوحيد الذي أدخل "المنهج الإبداعي" (كالتصميم المعماري أو الفني) ضمن مناهج البحث العلمي.

2- تصنيف "ماركيز" (معيار البيئة والمكان):

ماركيز اعتمد على "أين يُجرى البحث؟"، وقسمها إلى 6 مناهج:

(الفلسفي، التاريخي، الأنثروبولوجي، دراسة الحالة، التجريبي، الميداني/العيادي).

3- تصنيف "جود وسكيتس" (Good & Scates) (معيار الزمن والنمو):

ركزا على تطور الظاهرة عبر الزمن، فصنفاها إلى:

(التاريخي "للماضي"، الوصفي "للحاضر"، التجريبي "للمستقبل"، دراسة الحالة، والمنهج التكويني/التطوري).

المعيار الثاني: التصنيف حسب طبيعة الحقل المعرفي (التصنيف الإبستمولوجي)

يعتبر التقسيم المعرفي الأهم والأكثر تداولاً في الجامعات (المدرسة الأوروبية/الفرنسية)، ويمكن حصرها في :

1. المناهج الفلسفية

مجالها: الماورائيات والأفكار المجردة (الخير، الشر، الوجود).

- طبيعتها: لا تعتمد على التجربة ولا الأرقام، بل على التأمل العقلي الشامل والتحليل النقدي الصارم.

2. المناهج المنطقية المشتركة:

- مجالها: هي "نظام تشغيل" العقل البشري، وتستخدم في كل العلوم بلا استثناء (الفيزياء، القانون، الفلسفة).
- أدواتها: *الاستنباط* الانطلاق من قاعدة عامة للوصول لنتيجة خاصة (كل إنسان فان -> سقراط إنسان -> سقراط فان).
  - *الاستقراء*: الانطلاق من حالات خاصة لصياغة قاعدة عامة (العام الى الخاص).

3. مناهج العلوم الدقيقة والطبيعية :

- مجالها: المادة الجامدة والكائنات الحية.
- طبيعتها: تعتمد حصرياً على "المنهج التجريبي"، حيث الملاحظة المخبرية، التحكم في المتغيرات، والحتمية (نفس الأسباب تؤدي حتماً لنفس النتائج).

4. مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية:

مجالها: دراسة الإنسان والمجتمع (علم الاجتماع، علم النفس، الاقتصاد).

- طبيعتها: تستخدم مناهج مرنة تتناسب مع طبيعة الإنسان المتغيرة (المنهج الوصفي، المنهج التاريخي، دراسة الحالة، والمسح الاجتماعي).

المعيار الثالث:
التصنيف المزدوج للمناهج (المناهج الأصلية والمناهج المساعدة)

التصنيف الأول: المناهج الكبرى - الأساسية -

التصنيف الثاني: المناهج المساعدة

1. التحليلي
2. الوصفي
3. التاريخي
4. المقارن
5. التجريبي
6. الاستدلالي - الجدلي

المنهج الوصفي

المفهوم:

يُعرف بأنه:

"طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وعرض وتحليل وتفسير وتركيب للمعطيات النظرية، والبيانات الميدانية بهدف الوصول إلى نتائج علمية، تُوظف في السياسات الاجتماعية لإصلاح أوضاع معينة ".

وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها **كيفياً** بوصفها وبيان خصائصها، **وكمياً** بإعطائها وصفا رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

في **العلوم القانونية**، يُستخدم هذا المنهج لقياس "مدى فعالية القاعدة القانونية" مقارنة بالنص المكتوب، فهو لا يكتفي بما قاله المشرع، بل ينزل إلى المحاكم، السجون، والإدارات، ليصف كيفية تطبيق هذا القانون بالاستعانة بالبيانات الكمية (الإحصائيات) والكيفية (الخصائص والسلوكيات).

2. الأصول التاريخية ورواد المنهج:

Pierre Guillaume Frédéric Le Play, né à La Rivière-Saint-Sauveur (Calvados) le 11 avril 1806 et mort à Paris 6e le 5 avril 1882[1], est un ingénieur, sociologue, homme politique, conseiller d'État (1856) et réformateur social français.

- **فريديريك لو بلاي:**

عالم الاجتماع الفرنسي يعتبر من المؤسسين الكبار لعلم الاجتماع الوصفي؛ استخدم "دراسة الحالة" والملاحظة المباشرة لوصف حياة العمال في دراسته الشهيرة :

"العمال الأوروبيون" (1855) "Les Ouvriers européens

في هذا العمل لم يعتمد لوبلاي على التأمل الفلسفي أو الإحصاءات العامة الجاهزة كما فعل بعض العلماء، بل قام برحلات واسعة عبر أوروبا وقام بجمع بيانات وصفية دقيقة عن عشرات الأسر العمالية

أ-الدراسات المسحية (المسح الاجتماعي):

منهج المسح الاجتماعي من أهم المناهج المستخدمة في البحث الاجتماعي، ويُستخدم لجمع معلومات شاملة ومنظمة عن ظاهرة أو مشكلة معينة داخل مجتمع ما.يهدف هذا المنهج

الى وصف الواقع كما هو، من خلال دراسة آراء الأفراد، أو سلوكهم، أو خصائصهم بإستخدام أدوات مثل الإستبيان و المقابلات.

ويساعد المسح الاجتماعي الباحث على فهم الظاهرة وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات أو وضع حلول فعّالة

ب-منهج دراسة حالة:

يعتبر أحد أساليب البحث الوصفي المستعملة في مجالات علمية مختلفة لاسيما العلوم القانونية وقد تكون الحالة المدروسة شخص أو جماعة أو مؤسسة.

مثلا، قد تكون المؤسسة كحالة للدراسة في مجالات علمية مختلفة فقد ندرسها في مجال العلوم القانونية من الناحية البشرية لاسيما في العلاقة التي تربط بين الأفراد المكونين لها كدراسة حقوق والتزامات كل من العمال وأرباب العمل .

أو من الناحية الهيكلية للمؤسسة مثلا من حيث انتمائها إلى شركات أشخاص أو شركات أموال ومن الناحية الإنتاجية مثلا تحديد نوع المنتوجات والخدمات التي تقدمها[1].

أو هو منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة فردا كان أو مؤسسة أو نظام اجتماعي بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بها[2].

3. الأسس والخطوات الإجرائية للمنهج الوصفي:

البحث الوصفي القانوني يتطلب نزولاً ميدانياً منظماً وفق الخطوات التالية:

أ: تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات:

مثلاً، إشكالية "أسباب تزايد قضايا الطلاق رغم التعديلات القانونية"، بوضع فرضية أن "طول إجراءات الصلح هو السبب".

ب: تحديد مجتمع البحث وسحب العينة:

لا يمكن دراسة كل المطلقين في الجزائر العاصمة، فيقوم الباحث باختيار "عينة ممثلة" (مثلاً 500 حالة من محكمة معينة) بطرق إحصائية دقيقة.

جـ: جمع البيانات الميدانية:

باستخدام أدوات البحث الميداني.

دً: تصنيف البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج:

تحويل الإجابات إلى نسب مئوية ورسوم بيانية، ثم تفسير هذه الأرقام قانونياً واجتماعياً.

4. أدوات المنهج الوصفي:

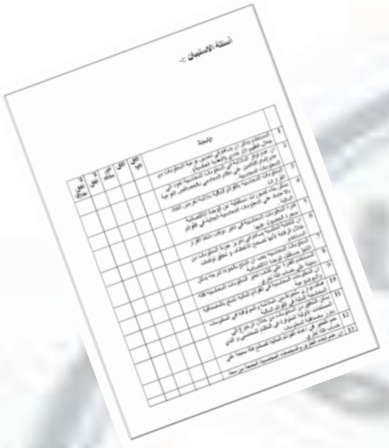

- **الاستبيان:**
  - مجموعة أسئلة مكتوبة توزع على عينة كبيرة (كالقضاة، المحامين، أو المواطنين) لمعرفة آرائهم حول قانون معين.

- **المقابلة:**

  - حوار مباشر مع صانع القرار أو الخبير (مثل مقابلة مع قاضي أحداث لفهم معوقات تطبيق التدابير التربوية).

- **تحليل المضمون / المحتوى**
  - أداة حيوية لطلبة الحقوق، تتمثل في جمع عدد كبير من الأحكام القضائية (مثلاً 100 قرار للمحكمة العليا) ووصف اتجاهاتها إحصائياً (كم قراراً نقض الحكم؟ وكم قراراً أيده؟).